

شرح مختصر الخرقى | كتاب البيوع (01-111) | معالى

الشيخ د.عبدالكريم الخضير.

عبدالكريم الخضير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته هذا يقول في تهذيب اللغة والصحاح واللسان نجش ينجش نجشا وقال بتاج العروس النجش اول نجشة ينجش نجشا تهريب اللغة وال الصحيح واللسان وقال بتاج العروس - 00:00:06

النجش بالتحريك لغة في النجش شو يكون الاصل؟ النج. النقش وقال ابن صالح منير نجش ينجش نجشا والاسم النجش بفتحتين يكون المصدر النقش السكون واسم المصدر بالتحريك قال النووي في تهذيب الاسمي نهى عن النجش باسكن بفتح النون واسكان الجيم - 00:00:33

يقول يسأل كثيرا عن بعض المشايخ وطلاب العلم الذين تغير منهجهم في السنوات الماضية ولا اريد ان اذكر اسماء السؤال هل نتكلم فيهم ام نلتزم الصمت والله السلام لا يعد لها شيء - 00:01:07

سلامة لا يعد لها شيء ان كانت لديك القدرة على نصحهم ومناقشتهم وبيان ما باك لك من الحق بدليله فهذا هو المتعين اما زيادة القيل والقال وفلان وعلان هذا ما - 00:01:29

من خشي شره وتعدى ظرره على المسلمين هذا يحذر منه اما مسائل الاجتهاد وشيء يعني وجهة نظر وما اشبه ذلك هذه تترك لمن يطيقها ويتحملها من الكبار اما طالب العلم فدوره ان ينصح - 00:01:47

ينصح لان مثل هذه الامور لا تقتضي على الافكار الموجودة الان انما تزيدتها والكلام في المجالس لا يحل الاشكال لكن من خشي عليه ان يتضرر ينصح من خشي منه ان يتعدى ضرره ينصح - 00:02:10

وبين له الحق بدليله يقول ما الضابط مضابط فرق الثمن الذي يثبت به الغبن العلماء يستندون الى قوله عليه الصلاة والسلام بالوصية الثالثة كثير ان ما زاد من من القيمة على الثالث انه كثير. لما وصل الثالث وزاد عليه فهو كثير يثبت به الغبن - 00:02:34

اذا كان الناجس يريده ايصال السلعة الى ثمنها سواء كان طرفا من بيعه او خارجا عنه ما حكم فعله وحكم البيع يعني يوجد في بعض الصور ان يتضرر البائع باك - 00:03:21

يتافق السماسرة في السوق على ان لا يزيد بعضهم على بعض فتباع السلعة بثمن بخس مثل هذا بدلا من النجش يخوفهم بالله ويخبر كالبائع باك هؤلاء تأمروا عليه وان قيمتها كذا وانها تستحق كذا - 00:03:41

يقول نقترح ان يرسل الاخوان العاملون في الجوال الخاص انه تغيرت طريقة درس البخاري لان كثيرا من الذين انقطعوا فيما نظن لا يعلمون بذلك ولو علموا لعادوا للحضور وما في شك انه لو الاخوان اللي اول ما بدأنا الدرس كلهم موجودون اعداد هائلة من - 00:04:12

ثم اخذوا بسبب التطويل يملون كثير من الناس يمل ينسحبون قليلا عادت الدروس تبدأ باعداد لذلك المال اللي يدب على الاخوان بسبب التطويل لان قطع المراحل والاسراع في الانجاز هذا لا شك انه منشط - 00:04:52

ينشط كقطع المسافات الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله. اللهم صلي نبينا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين قرأنا في البخاري وشرحه باب من كره ان يبيع حاظر البلاد باجر - 00:05:15

لا يشتري حاظر لباد بالسمسرة وكره ابن سيرين وابراهيم البائع والمشتري وقال ابراهيم ان العرب تقول بع لي ثوبا وهي تعني الشراء
لا يشتري حاظر اللباد والنص لا يبع لا - 00:06:26

حاضر اللباد لو انص الذي اورده تحت الترجمة لا يشتري حاظر اللباد فيه ولا يبع حاظر اللباد ثم بين ان الشراء في معنى البيع فكما
انه لا يجوز ان يبيع له الحاضر كذلك لا يجوز ان يشتري له - 00:06:51

قوله باب لا يشتري حاظر لباد بالسمسرة اي قياسا على البيع له او استعمالا للفظ البيع في البيع والشراء قال ابن حبيب المالكي الشراء
للبادي مثل البيع لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبع بعضكم على بعض بعض على بيع بعض - 00:07:24

فان معناه الشراء وعن مالك في ذلك روایتان قوله وكره ابن سيرين وابراهيم البائع المشتري اما قول سيره فوصله ابو عوانه اه في
صحيحه من طريق سلمة بن علقمة عن ابن سيرين قال لقيت انس بن مالك فقلت لا يبيع حاظر اللباد - 00:07:43

انهيت من تبيعوا او تباعوا لهم؟ قال نعم قال محمد صدق انها كلمة جامعة قد خرجه ابو داود من طريق ابي بلال عن ابن سيرين
عن انس بلفظ كان يقال لا يبيع حاظر اللباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئا ولا يباع له شيئا - 00:08:04

وما ابراهيم فهو النخعي فلم اقف عنه كذلك صريحا قال ابراهيم ان العرب تقول بع لي ثوبا وهي تعني الشراء ماذا قال ابراهيم
استدلا لاما ذهب اليه من التسوية بين البيع والشراء والكراء - 00:08:21

ثم ذكر المصنف الباب حديثين احدهما حديث ابي هريرة لا يبتعد المرء على بيع أخيه كذا للاكثر وللكشمرين لا يباع وهو
خبر بمعنى النهي فقد تقدم البحث في قبل بابوا - 00:08:37

وكذا على قوله لا تناجشوا ثانية حديث انس قوله عن محمد وابن سيرين قالوا نهينا ان يبيع حاظر اللباد زاد مسلم النسائي من
طريق يونس ابن عبيد عن محمد ابن سيرين عن انس - 00:09:02

وان كان اخاه او اباه رواه ابو داود والنسائي من وجه اخر عن يونس ابن عبيد عن الحسن عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم
فذكره وعرف بهذه الرواية ان الناهي المبهم في الرواية الاولى - 00:09:15

واقول هو النبي صلى الله عليه وسلم ويقوى المذهب الصحيح ان لقول الصحابي نهينا عن كذا ان لقول الصحابي نهينا عن كذا حكم
الرفع وانه في قوة قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم - 00:09:30

بعد هذا قال رحمة الله باب النهي عن تلقي الركبان وان بيعه مردود وهنا قال ايش فان تلقو اشتري منهم فهو بال الخيار اللي دخلوا
السوق وعرفوا انهم قد غبنوا ان احبووا ان يفسخوا البيع فسخوا - 00:09:46

وهنا يقول وان بيعه مردود لان صاحبه عاص اثم اذا كان به عالما وهو خداع في البيع والخداع لا يجوز ثم ذكر حديث ابي هريرة
رضي الله عنه نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن التلقي - 00:10:06

وان يبيع حاظر اللباد ثم وبعده حديث ابن عباس سأله ابن عباس رضي الله عنهم ما معنى قوله لا بان حاظر اللباد؟ قال لا يكون له
سمسارا بعد ذلك عن عبد الله - 00:10:25

رضي الله عنه قال من اشتري محفظة فليرد معها صاعا قال ونهى النبي عليه الصلاة والسلام تلقي البيوع ذكر حديث من عمر لا يبيع
بعضكم على بيع بعض ولا تلقو السلع - 00:10:41

حتى يهبط بها الى السوق باب النهي عن التلقي الركبان وان بيعه مردودا لان صاحبه عاص اثم اذا كان به عالم وخداع في البيع
والخداع لا يجوز جزم بان البيع مردود - 00:10:56

البيع او النهي عن التلقي الله عائد لذات المنهي عنه وعند ذات البيع او عائد الى شرطه او عائد الى امر خارج البخاري رحمة الله تعالى
وان بيعه مردود قال الحافظ جزم المصنف بان البيع مردود بناء على ان النهي يقتضي الفساد. لكن محل ذلك عند المحققين فيما
يرجع الى - 00:11:16

المنهي عنه لا ما اذا كان يرجع الى امر خارج عنه فيصبح البيع ويثبت الخيار يعني كما قال المصنف الخرقي لا ما اذا كان يرجع الى امر
خارج عنه فيصبح البيع ويثبت الخيار بشرطه الاتي ذكره - 00:11:49

واما كون صاحبه عاصيا اثما والاستدلال عليه بكونه خداعا فصحيح ولكن لا يلزم بذلك ان يكون البيع مردودا لان النهي لا يرجع الى نفس العقد ولا يخل بشيء من اركانه وشرائطه - 00:12:09

وانما هو لدفع الاظرار بالركبان والقول ببطلان البيع صار اليه بعض المالكية وبعض الحنابلة ويمكن ان يحمل قول البخاري ان البيع مردود على ما اذا اختار البائع رده فلا يخالف الراجح - 00:12:24

على ما اذا اختار البائع رده فلا يخالف الراجح فقد تعقبه الاسماعييلي والزمي التناقض ببيع المضار فان فيه خداعا ومع ذلك لم يبطل البيع وبكونه فصل ببيع الحاضر للبادى في ان يبيع له باجر او بغير اجر - 00:12:42

تدل عليه ايضا بحديث حكيم ابن حزام الماظي في بيع الخيار فيه فان كذب وكتم محققت برقة بيعهما قال فلم يبطل بيعهما بالكذب والكتم والكتمان للعيوب. وقد ورد باسناد صحيح ان صاحب السلعة اذا باعها لمن تلقاها يصيير بالخيار اذا دخل - 00:13:04

السوق ثم ساقه من حديث ابي هريرة قال ابن المنذر اجاز ابو حنيفة التلقي وكرهه الجمهور الان لما يفرق من بين هذه المسائل مسألة المسارات ومسألة التلقي ومسألة النج ومسألة بيع الحاضر للبادى مسائل - 00:13:24

لما يفرق بينهم فيقال ببطلان بعضها كما فعل المصنف وصحة بعضها على اجازة المتضرر او مع تعديل السعر القيمة لما تضطرب اقوال العالم الواحد في مثل هذه المسائل التي ينبغي ان يكون مساقها واحدا اما ان نقول تبطل كلها - 00:13:49

او لا تبطل كله لان النهي متساوية الاقدام فيها لكن انتظار اهل العلم تتفاوت حينما يقول لابي حاضر لباد لا يكون له سمسار ان كان له ان كان له سمسارا باجرة - 00:14:13

فيبيطل البيع وان كان سمسار بغير اجرة محتسب لا يبطل هذا نظر ان المتلقي محتسب لا يبيي يحاضر لباد ان هذا محتسب وناصح اذا كان سمسار فهو يبحث عن حظ نفسه - 00:14:31

والمسارات النص فيها واضح ان شاء امسكه وان شاء ردها معها صاع بقية المسائل هي اللي يمكن ان يكون فيها شيء من اما ان تعطى حكم واحد وهو البطلان كما هو مقتضى النهي عند جمع من اهل العلم وانه يقتضي الفساد - 00:14:59

والمعروف عند الظاهريه قول عند الحنابلة بعض بعض الحنابلة يقول بهذا واما ان يقال ان النهي عاد الى امن الخارج فالبيع صحيح نعم مع الائم هنا يقول واجاز ابو قال ابن المنذر اجاز ابو حنيفة التلقي وكرهه الجمهور - 00:15:24

يعني نظير ما يقال عنهم في مسألة التحليل قالوا هذا محتسب مع ان النص صحيح من الصحيح في آآ الوعيد في من حل امرأة لزوجها بمطلقها ثلاثا بمجرد او لمجرد التحليل - 00:15:52

لنكاح رغبة فهناك مسائل يجنب اليها الحنفية اما متأولين للنصوص او لانها لم تثبت عندهم او لانها لم تبلغهم هنا يقول اجاز ابو حنيفة التلقي وكرهه الجمهور. قلت الذي في كتب الحنفية - 00:16:17

يكره التلقي في حالتين ان يظر باهل البلد وان يلتبس السحر على الواردين ثم اختلفوا فقال الشافعي من تلقاء فقد اساء وصاحب السلعة بالخيار من تلقاء فقد اساء وصاحب السلعة بالخيار - 00:16:36

وحجته حديث ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تلقي الجلب فان تلقاء فاشتراكه فصاحبه في الخيار اذا اتى السوق قلت هو حديث اخرجه ابو داود والترمذى وصححه ابن خزيمة من طريق ايوب واخرجه مسلم من طريق هشام عن المين سيرين بلفظ لا تلقوا الجواب. فمن تلقاء فمن - 00:16:58

ترى منها اذا اتى سيده السوق فهو بالخيار وقوله بالخيار اي اذا قدم السوق وعلم السعر اذا علم السعر ولو لم يقدم السوق الان سهل وهو في خيمته في البادية يتصل عليه احد بالجوال يقول ترى سلعة بيعت بهذا وهي تستحق كذا - 00:17:18

يعني اذا علم السور السائر هذا هو المقصود وهل يثبت له مطلقا او بشرط ان يقع له في البيع غبن وجهان اصحهما الاول وبقال الحنابلة وهذا فيما اذا ندم على بيع سلعته ولو بيعت بسعدها - 00:17:39

ما حصل عليه غبن وندم عليها هل له ان يرد البيع بمجرد الحديث لان النهي ورد عنه او لا يرده الا اذا تضرر وهل يثبت له مطلقا او بشرط ان يقع له في البيع غبن وجهان اصحهما الاول وبقال الحنابلة - 00:18:00

وظاهره ايضا ان النهي لاجل منفعة البائع وازالة الظرر عنه وصيانتهم من يخدعه كان لازلة الظرر عنه قد بيعد بسرعها بل في ظرر عليه؟ ما في ظرر عليه لا واذا قيل ان النهي لاجل منفعة البائع. وقرر الان - 00:18:26

وهل وظاهره ايضا ان النهي لاجل منفعة البائع وازالة الظرر عنه وصيانته ممن يخدعه. قال ابن المنذر وحمله مالك على نفع اهل السوق لا على نفي رب السلعة فلذلك جنح الكوفيون والاواعي قال والحديث حجة للشافعي لانه اثبت الخيار للبائع لا لاهل السوق - 00:18:51

اثبت الخيار للبائع لا لاهل السوق فالمالاحظ هو مصلحات ومنفعت البائع واحتاج ما لكم بحديث ابن عمر المذكور في اخر الباب وسيأتي الكلام على ذلك وذكر المصنف اربعة احاديث نعم - 00:19:18

ايه نعم جعلوا النهي مقتضين للفساد جعلناها مقتضي الفساد ومثل هذا القول لا يجري على القواعد التي قررها اهل العلم بان النهي لا يقتضي الفساد مطلقا الا اذا عاد الى ذات المنهي عنه او الى شرطه او جزئه المؤثر - 00:19:52 لانه يبطل ببطلانه انه يبطل ببطلانه كأنه بطل من اصله انه البيع مردود شوف اهي باب النهي عن تلقي الركبان وان بيعه مردود يعني مردود الى مشينته ما يلزم من بيعه مردوده مجمله - 00:20:26

ثبتوا ها لا ما يلزم شهادته مردودة ووجوده مثل عدم الفاسق وبيعه مردود بيع متلقي مردود بيبقى حالة تلقي مردود على كلام البخاري وكأنه نظر الى ان النهي عائد الى ذات التصرف - 00:21:18

وعلى كل حال مثل ما سمعنا اقوال اهل العلم وننظر في بقية الكلام لان البخاري اطال في هذا عدة ابواب في التلقي وقد ذكر المصنف في باب اربعة احاديث اوله حديث ابي هريرة قوله حدثنا عبد الوهاب وابن عبدالمجيد الثقفي قوله عن سعيد بن ابي سعيد والمقدري - 00:21:49

قوله عن التلقي ظاهره منع التلقي مطلقا سواء كان قريبا ام بعيدا يعني الذي يتلقي الركبان قبل دخول البلد وفي اثناء قبل وصوله الى السوق وفي طريق خريص قبل ما يلف على المعارض - 00:22:13

قريب ولا بعيد وهو من حيث المعنى والنظر يختلف ولا ما يختلف ها كيف كيف ما وصل خبر الا الان نبي قبل ما يلف على المعارض ببي يمسك يعني تفريط من البائع - 00:22:35

من البائع ولا ما بقى عليه شيء ويواصل ظاهره منع التلقي مطلقا سواء كان قريبا ام بعيدا سواء كان لاجل الشراء منهم ام لا وسيأتي البحث فيه ثانيا حديث ابن عباس قوله حدثنا عبد الاعلى وابن عبدالاعلى قول سألت ابن عباس هكذا رواه مختصرًا وليس فيه - 00:23:02

ذكر وكأنه اشار على عادته الى اصل الحديث وقد سبق قبل بابين من وجه اخر عما امروا في اوله في اوله لا تلقوه الركبان. وكذا اخرجه مسلم بوجه اخر عن عمر والقول في حديث ابن عباس - 00:23:30

من قوله في حديث ابي هريرة فقوله لتلقو الركبان خرج مخرج الغالب لانه قد يكون لو كان لو كانوا مشاة قد يقول قائل لو كان المشاهد يجوز نتلقاها نعم؟ لا - 00:23:44

خرج مخرج الغالب فان من يجلب الطعام يكون عددا لو ركب واحد نعم عدد الركبان ولا مفهوم له بل لو كان الجانب عددا مشاة او واحدا راكبا او ماشيا لم يختلف الحكم - 00:24:01

قوله للبيع يشمل البيع لهم والبيع منهم ويفهم منه اشتراط قصد التلقي بذاه. قصد ذلك بالتلقي فلو تلقي الركبان احد للسلام السلام عليهم او الفرجة او خرج لحاجة له فوجدهم فبایعهم هل يتناوله النهي - 00:24:19

خرج للسلام نعم وما خرج للتلقي ولا خرج للبيع لكن هو خرج يسلم عليه مستقبلهم فوجد معهم سلعة وباع واشتراها او خرج للفرجة انهم قوم جاءوا من بلد اخر عاداتهم واعرافهم والبستهم - 00:24:45

تشد الناظر فلقى ايه يشد بعض الناس ويجعله يخرج لينظر احوال الناس وعاداتهم واعرافهم او خرج لحاجة اللوم فوجدهم فبایعهم هل يتناوله النهي فيه احتمال؟ فمن نظر الى المعنى لم يفترق عنده الحكم بذلك وهو الاصح عند الشافعي - 00:25:08

لأنه هذا لا يختلف باختلاف القصد انت خرجت واشترىت في مكان ليس محل الشراء يحصل فيه الغبن غالباً فمن نظر إلى المعنى لم يفترق عنده الحكم بذلك والاصح عند الشافعية وشرط بعض الشافعية - 00:25:31

في النهي ان يبتدأ المتلقي فيطلب من الجالب البيع لو ان جانباً في طريقه رأى رجلاً خرج النزهة او الفرجة يقال له تعالى عندي سلعة انا ما لازم ادخل زحmate الرياض ولا - 00:25:50

وعليه وقت طويل او يمكن ما ادرك السوق وانا لا يمكن اجلس الى الغد فهو الذي طلب منه ان يبيع عليه ان شاء الله طبعاً الشافعية في النهي ان يبتدأ المتلقي في طلب من الجالب بالبيع ولو ابتدأ الجالب - 00:26:11

بتطلب البيع واشترى منه المتلقي لم يدخل في النهي وذكر امام الحرمين في سورة التلقي المحرم ان يكذب في سعر البلد ان يكذب في سعر البلد ويشترى منهم باقل من ثمن المثل - 00:26:29

فذكر المتولى فيها اه ان يخبرهم بكثرة المؤونة عليهم في الدخول انتم الحين تبي تدخلون وقدامكم مئة اشارة وزحmate وتبداً تصرفه من الوقت والجهد والمال اكثراً مما بيطير لكم لا ويمكن بعد مخالفة مروبة ولا ساهر ولا شيء يتنمون انهم ما اجلبوا - 00:26:46

نعم في مؤونة الحقيقة لا سيما حياتنا اليوم مكلفة حياة اليوم مكلفة كثيرة من الناس يترك بعزم مصالحه من اجل هذا وذكر ابو اسحاق الشيرازي ان يخبرهم بكسر ما معهم ليفنهم - 00:27:16

وقد يؤخذ من هذه التقييدات اثبات الخيار لما وقعت له ولم ولو لم يكن هناك تلقي لكن صرح الشافعية ان كون اخباره كذباً ليس شرطاً لثبوت الخيار. وانما يثبت للخيار اذا ظهر الغبن فهو المعتبر وجوداً وعدم - 00:27:41

من وعلى هذا فالبيع صحيح فيبقى انه اذا وجد غبن يثبت الخيار للبائع والا فلا. طيب وجد غبن على المشتري خرج وتلقي وخالف وارتكب الائم نعم ثم اشتري ورجع للسوق الى هم غبون - 00:27:58

يثبت الخيار ولا لا ظاهره ان الخيار يثبت ولا ما يثبت؟ ظاهر الخيار للبائع ايش رجل سمع النهي عن تلقي الركبان وتعذر مخالفة النهي وخرج الى الركبان واشترى منهم ويرجع للسوق الى والله - 00:28:22

بدل ما هي بالف ما تجيز ولا سبع مئة ولا ست مئة. هل يكفي على المعصية احسن الله اليك هل يكافي؟ هل يعان على معصيته يعني نظير الذي يترخص في سفر المعصية - 00:28:48

يعني يمكن ان يقال هذا عقوبة له يمكن ان يعاقب بامظاء البيع عليه ما يمكن يصير لا يمكن والله اللي يظهر منه ما يعان خرج آآآ يعاقب بمثل هذا ببطلان حقه في الخيار - 00:29:07

ثالثها حديث ابن مسعود وقد مضى الكلام عليه بالمسرات والفرض من هنا قوله ونها عن تلقي البيوع فانه يقتضي تقليد النهي المطلق في في التلقي. بما اذا كان لاجل المباعة. رابع حديث ابن عمر وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده - 00:29:36

الطريقة الثالثة وهي في الباب الذي يليه من طريق عبيد الله ابن عمر عن نافع ان الطريق ان الوصول الى اول السوق ادري والله كانه لا يتلقي حتى يدخل السوق - 00:29:56

والى والى هذا ذهب احمد واسحاق بن منذر وغيره. صرح جماعة من الشافعية بان منتهى النهي عن التلقي لا يدخل البلد سوف وصل الى السوق ام لا وعند مالك يبي ذلك اختلاف كثير في حد التلقي - 00:30:19

مولود ولا تلقو السلع بفتح او بفتح اوله واللام وتشديد القاف المفتوحة وضم الواو اي تتلقو فحذفت احدى التائين ثم ان مطلق النهي عن عن التلقي يتناول طول المسافة راها وظاهر اطلاق الشافعية - 00:30:36

فقيد المالكية محل النهي بحد مخصوص ثم اختلفوا. فقيل ميل وقيل فرسخان وقيل يومان وقيل مسافة القصر. والقول الثوري واما ابتداؤها فسيأتي البحث في الباب الذي بعده احسن الله اليك. ثم قال رحمة الله - 00:30:56

قاعدة من تعجل شيئاً قبل اوانه عوقب بحرمانه. الا تؤيد القول ببطلان البيع؟ احسن الله اليك من تعجل شيئاً قبل اوانه عوقب

بحرمانه بحرمانه. هذه قاعدة مقررة عند اهل العلم - 00:31:17

لكن هل هي كلية ولا اغلبية لا شك انها اغلبية لانه جاءت اشارات تدل على مسألة الخيار في نظائر هذه المسألة باب منتهى التلقي ثم ذكر حديث - 00:31:34

ابن عمر قال كنا نتلقى الركبان فنشتري منهم الطعام فنهاهنا النبي صلى الله عليه وسلم النبيع حتى يبلغ به السوق سوق الطعام قال ابو عبد الله هذا في اعلى السوق وبيبينه حديث عبيد الله - 00:31:56

عن عبيد الله قال حدثني نافع بن عبد الله رضي الله عنه قال كانوا يبتعون الطعام في اعلى السوق فيبييعونه في مكانه فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبييعونه في مكانه - 00:32:15

حتى ينقولوه كانوا يبتعون الطعام في اعلى السوق وبيبيعونه في مكانه فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبييعونه في مكان حتى ينقولوه ولهذا الطعام لا يباع في مكانه حتى ينقول - 00:32:26

والان الموجود في الاسواق يؤتى بالسيارة محملة بالتمر فتباع يحرج عليها وتباع ثم المشتري يبيعها في مكانه بمكسب صندوق مكسب ريال مثلا يبيع هلا النهي نص فيه لا سبما الطعام - 00:32:44

مع انه جاء جاء النهي عن ان تبتع السلع حتى يحوزها التجار الى رحالهم والتساهل في مثل هذا الذين جعلوا العد قبظ المعدود بعده جر الى ما يشبه الربا بدراهم بينهما خيط رقيق - 00:33:05

سلع موجودة في محلات عند اناس من عشر سنين عشرين سنة ما غيرت بعضها معفن وبعضها مسوس وبعضها محترق. المقصود انها كثير منها تالف يجي الزبون يعده واحد اثنين ثلاثة اكياس رز ولا طياف خام ولا شي - 00:33:29

ويقول خلاص قبض ثم تباع على صاحب المحل يعني هو غير البائع الاول يعني مسألة تورقي تباع على طرف ثالث الذي صاحب المحل تعود اليه وهكذا سنين هذا الذي جر اليه ايش - 00:33:51

التساهل القفز والتساهل بالقبض والمذهب فيه تنفيسي لمثل هؤلاء نعم اصل تحايل على كل حال اصل مسألة التورق اجازتها خلاف الاصل لان ما في حل لمشاكل الناس الا هي حينما اجاز عامة اهل العلم يعرفون ان اللي جاي ما يبي سلعة بببي دراهم - 00:34:08

لكن بدلا من ان يقال خذ رباع دراهم بدراهم يقال له اشتري سلعة وبعها انت على نظرك بشروطها المعتبرة عند اهل العلم. لكن تأخذوا اصل المسألة نعم وطبقوها على على مرادهم. وبعض الاقوال لاهل العلم ساعدتهم. يقول المعدود يكفي بعده. يكفي عده. انت اشتريت من من - 00:34:41

السلعة بشمن مؤجل مرتفع. وراح وقبضك ايه بعدها كما يقول بعض الفقهاء نعم ثم بعثها انت على طرف ثالث اللي في صاحب المحل ورجعت اليه ثم باعه على تاجر ثانى ودينها ثم رجعها اليه - 00:35:03

وهذه معاملة سائدة في كثير من البلدان ومن غير نكير لان بعض المسائل مع المذاهب يؤيد مثل هذا الفعل. وبعض المشايخ اللي يفتون يؤيدون مثل هذا لكن احسن الله اليك الان في البنوك لا في عد ولا نظر لا انا اقصد التجار اللي في الاسواق عملية التورق الموجودة الان في البنوك - 00:35:21

يقولون وكلنا ولهم زقات توكلهم سألي بالامس واحد يقول جاء البنك ليقرض منه عملية تورق وقال عنده اجازة من الهيئة الشرعية البضاعة التي وقع عليها البيع في بلد اخر خارج المملكة. يبيعون حديد باليابان ولا خشب بالصين ولا بالبرازيل. ووكلنا نقبض لك ووكلنا - 00:35:45

ان يبيعك هذا الكلام كله تلابع هذا كله تلابع واصل مسألة التورق فيها ضعف وتزداد ضعفا بهذه التصرفات طعام الطعام امره اشد الطعام امره اشد وهنا قال فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبييعونه في مكانه حتى ينقولوه - 00:36:08

قولوبيا وما عندك شي ايه استأجرها لكن اه المشتري الثاني ينقوله الى محل ثانى ما له ما يكفي المقصود ما هم الشاحنة لوسيلة نقل ما هي بالمقصودة. المقصود ان المكان الذي يبع فيه ينقوله الى مكان اخر - 00:36:47

لو نزلها من الشاحنة جنبي في او ينزلها في مكان ثانى ما هو بنفس المكان. فهو في نفس المكان. ما هو بنفس المكان. ولا في الاصل

يعني لو اردنا ان ندقق حتى يحوز - 00:37:20

التجار الى رحالهم الى مكان تملكه ما يكون يملك شيء ليست ملكية ما حتى ينقولوه نهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيعوه في مكانه حتى ينقولوه لا ينقل - 00:37:30

قوله باب منتهى التلقي اي وابتدائه وقد ذكرنا ان الظاهر انه لا حد لانتهائه من جهة الجالب واما من جهة المتلقى فقد اشار المصنف بهذه الترجمة الى ان ابتداءه الخروج من - 00:37:54

توقع اخذا من قول الصحابي انهم كانوا يبتعدون بالطعام في اعلى السوق فيبيعونه في مكانه فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيعوه في مكانه حتى ينقولوه ولم ينهاهم عن التبادل في اعلى السوق فدل على ان التلقي الى اعلى السوق جائز - 00:38:09
فان خرج عن السوق ولم يخرج عن البلد فان خرج عن السوق ولم يخرج عن البلد فقد صرح الشافعية بأنه لا يدخل في النهي وحد ابتداء التلقي عندهم الخروج من البلد والمعنى فيه انهم اذا قدموا البلد امكنتهم معرفة السعر وطلب الحظ لانفسهم فان لم

00:38:26

افعلوا ذلك فهم من تقصيرهم واما امكان معرفتهم ذلك قبل دخول البلد فنادر والمعلوم عند المالكية اعتبار السوق مطلقا كما هو ظاهر الحديث. وهو قول احمد واسحاق عن الليث كراهة التلقي ولو في الطريق ولو على باب البيت حتى تدخل السلعة السوق - 00:38:46

قال ابو عبدالله والمصنف قوله هذا في اعلى السوق اي حديث جويرية عن نافع بلفظ كنا نتلقي الركبان فنشتري منهم الطعام الحديث. قال البخاري وبينه حديث عبيد الله ابن عمر عن نافع اي حديث قال كانوا يبتعدون الطعام في اعلى السوق الحديث مثل واراد البخاري بذلك الرد على من استدل به على جواز تلقي الركبان - 00:39:12

لاطلاق قول ابن عمر كنا نتلقي الركبان وهذا تقدم نسبته الى الحنفية الحنفي كنا نتلقي الركبان ولا دلالة به لانهم معناه انه كانوا يتلقونه في اعلى السوق كما في رواية عبيد الله ابن عمر عن نافع - 00:39:34
فقد صرح مالك في روايته عن نافع بقوله لو تلقوا السلع حتى يهبط بها الى السوق فدل على ان التلقي الذي لم ينه عنه انما هو ما بلغ السوق والحديث يفسر بعضه بعضا - 00:39:54

ودع الطحاوي التعارض في هاتين الروايتين وجمع بينهما بوقوع الضرر لاصحاب السلل السلع وعدمه. قال فيحمل حديث النهي على ما اذا حصل الضرر وحديث الاباحة على ما اذا لم يحصل ولا يخفى رجحان الجمع الذي جمع به البخاري والله اعلم - 00:40:09
تنبيه وقع قول البخاري هذا في اعلى السوق عقب رواية عبيد الله بن عمر في رواية ابي ذر ووقد في رواية غيره عقب حديث جويرية وهو الصواب احسن الله اليك النهي عن التلقي هل هو خاص - 00:40:28

بما يحتاج اليه الناس ولا في كل شيء. الحديث عام بكل شيء. الحديث عام نعم طيب معرفة هذا عند واحد هذا معرفة ومطروق يتفقون يكادون يتفقون وبعضهم ينقل الاجماع - 00:40:43

على ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ونجد في بعض تصرفات اهل العلم التعويل على السبب وقصر العام على سببه لماذا لان عمومه معارض بخصوص اسرح منه عمومه معارض بخصوص - 00:41:27

وحيئذ يقدم الخاص على العام ويلجأ الى الخاص خصوص السبب لان العموم معارض. ذكرنا مثال رددناه مراضا كل الاخوان حفظوه حديث آآ صلي قائما فان لم تستطع بقاعدته فان لم تستطع فعلى جنب. اخذ منه اهل العلم ان صلاة الفريضة لا تصح - 00:41:52

الا من قيام مع القدرة. لا تصح الا من قيام. والقيام مع القدرة اول اركان الصلاة اول اركان الصلاة القيام مع القدرة. وهذا في الفريضة بالنسبة لل قادر طيب ماذا عن المتطوع - 00:42:18

ال قادر صلاة القاعد على النصف من اجل صلاة ما الذي اخرج المتطوع القادر من حديث عمران بن حصين؟ صلي قائما الحديث صلاة القائد على النصح من اجل صلاة القائم نظرنا في سببه - 00:42:38

وبسببه ان النبي عليه الصلاة والسلام دخل المسجد والمدينة محبة فرأهم يصلون من قعود فقال صلاة القاعدة على النصف من اجر من آن على النصف من اجل صلاة القائم حمل او قصر على سببه وسببه يدل على انه - [00:42:58](#)

نفل ما يصلون والنبي عليه الصلاة والسلام ما بعد جاء دل على انها نافلة. الامر الثاني دل على انهم يطيفون القيام بدليل انهم تجشموا القيام فقاموا. واما من يصلی ايضا في النافلة ولا يستطيع القيام اجره كامل - [00:43:19](#)

فقصر الحميد على سببه لانه معارض بحديث عمران ابن حصين مثل هذه التصرفات موجودة في كلام اهل العلم ولها نظائر فالذى يكادون يتتفقون عليه ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب هذا في الاصل - [00:43:38](#)

لكن اذا عورظ العموم بخصوص قدم الخصوص عليه وبيع العصير مما يتتخذه خمرا باطل بيع العصير من اخذوا خمرا باطل لانه اعانة له على الاتم والعدوان والله جل وعلا امرنا بالتعاون على البر والتقوى ونهانا عن التعاون على الاتم والعتوب - [00:43:54](#)

ايضا مسألة بيع السلاح في الفتنة بيع السلاح بفتنة لا يجوز لانه ايضا تعاون على اثم الاتم والعدوان يذكر ان سفيان انه سئل عنه فقال هو مالك بعده ممن شئت - [00:44:26](#)

كل واحد طلعلوه لنا كان عندكم جهاز لاني اذكر انه في البخاري ومالك بعده ممن شئت لكن مهما كان القائل به معروف ان الشريعة لا تأتي بمثله ما يمكن القاء مثل هذا الكلام - [00:44:51](#)

على عواهمه يتلقفه من يتلقفه وبيوء باثمه لكن لعله لا يثبت عنه جاء في الحديث من اعan على قتل مسلم ولو بشطر الكلمة من اعan على قتل مسلم ولو بشطر الكلمة - [00:45:17](#)

فكيف بمن ييسر له امر الالة التي تقتل به بقت شيء يا ابو عبد الله ها بعه ممن شئت هذا النعمة لحفظها تلقاء لنا فؤادها ما صارت فتنة اذا ترجح الامر ما صارت فتنة - [00:45:45](#)

اذا ترجح جانب المصيب الذي يجب اعانته على الباغي عليه ما صارت فتنة اذا تبين الواجب ها شو هذا الاسم شيء مفروغ منه لانك اعنت على قتل مسلم ومعلوم ان المسألة تنظير ترى الان ما بعد - [00:46:45](#)

اقول مسألة تنظير مسألة بحث نعم بيع السلاح والفتنة حرام لا وانت تعرف انه بيتحذ الخمر اي بيع العصير من اخذوا خمرا فرق بين ان يكون المتخذ مسلم او ممن يتدين بباحثه كالنصراني ونحوه - [00:47:20](#)

وش قال؟ ايوه يعني ما يتحدد استعماله في المحرم ها لانه قد يتحذ خمرا ثم يتخلل بنفسه لا لا هذا وسائل ولو ذكرك لعله محمول على مذهب الحنفية في جواز بيع الخمر على الذمي بيع الخمر على الذمي عندهم - [00:48:02](#)

يجوز لعله يحمي العرب على كل حال المحرم لا يجوز التعاون على تداوله قال ويبطل البيع اذا كان فيه شرطان ولا يبطل ولا يبطله شرط واحد نهى عن بيع وشرط - [00:48:36](#)

وقال ولا شرطان في بيع جاء النهي عن الشرط الواحد وجاء النهي عن الشرطين وجاء ما يدل على جواز الشرط في البيع عندنا شروط البيع والشروط في البيع. الشروط شروط البيع هذا مفروغة. مفروغ منها السبعة. وانه لابد من توافرها ليصح العقد - [00:48:58](#)

وليس البحث فيها لكن الكلام فش الشروط في البيع ما المراد بالشرط المنهي عنه؟ ولما المراد بالشرطين المصنف مال الى ان البيع لا يبطل الا بشرطين ولا يبطل بشرط واحد - [00:49:23](#)

النبي عليه الصلاة والسلام لما شری الجمل من جابر اشتري اشترط جابر حملانه الى المدينة نحمله الى المدينة يركبه الى المدينة هذا شرط واقره النبي عليه الصلاة والسلام عليه - [00:49:41](#)

فماذا عن نهى عن بيع وشرط هل يتناول مثل هذا الشرط او يحمل على شرط كما قال بعضهم ينافي مقتضى العقد ينافي مقتضى العقد او قال ابيك هذا الجمل على ان لا تستعمله - [00:50:06](#)

او على ان توقفه هذا ينافي مقتضى العقد او على ان تتصدق بلحمه على كذا. يشترط عليه هذا ينافي مقتضى العقل والشرطان يبطل البيع اذا كان فيه شرطان. طيب اشتري الحطب - [00:50:31](#)

وقال احمله الى البيت وكسره اشترط عليه ان يحمله وان يكسره اشتري الثوب واشترط عليه ان يفصله وان يخيطه ها شرطاني في بيع هذا شرطاني في بيع خلونا نطلعهم من من النهي - [00:50:54](#)

كيف نطلعها من النهي اه قلت طيب ثلاثة شروط اربعة شروط وعلى ما يحمل شرطان في البيع شرطان في بيع ابيعك كذا على ان تبيعني كذا وان قاوه اذا قال ابيعك بکذا على ان اخذ منك الدينار بکذا هذا ايضا شرط - [00:51:19](#)

ها بيع وصرف واذا قال ابيعك بکذا على ان اخذ منك الدينار بکذا لم ينعقد البيع وكذلك امياعه بذهب على ان يأخذ منه دراهم بصرف ذكره على ان يكون الدينار بکذا درهم يشترط عليه. لا يزيد ولا ينقص - [00:52:06](#)

نعم ما هو بحديث اثري الكراهة ذي معروفة كل العلماء على هذا لكن الاشكال فيما ينسب الى سفيان انه ما لك بعه ممن شئت هذا هذا الاشكال هذا اللي نبحث عنه - [00:52:34](#)

واذا قال ابيعك بکذا على ان اخذ منك الدينار بکذا. يعني هل من من اهل العلم من يبطل مثل اشتراط حمل الحطب وتكسيره ها على عالم بناء على هذا بناء على النهي عن الشرطين - [00:53:06](#)

لكن بناء على شرط واحد تشتري من هؤلاء يشتري من الحطب وتشترط عليه ان يحمله الى بيتك شرط واحد ها ايوه شرط واحد ويعارضه حديث جابر ولذلك قال المؤلف يبطل البيع اذا كان فيه شرطان - [00:53:25](#)

شرطان مباحثان مثل الخياطة والتفصيل ومثل الحمل والتكسير بالنسبة للحطب هو في مصلحة المتعاقدين كلهم مستفيد ولا في معارضه لاصل العقد ولا لمقتضاه لكن على ماذا يحمل البيع الذي فيه شرطان - [00:53:53](#)

ها قالوا بيع من صوره وما ذكره المؤلف من صورها ايضا واذا قال ابيعك بکذا على ان اخذ منك الدينار بکذا لم ينعقد البيع وكذلك ان باعه بذهب على ان يأخذ منه دراهم بصرف ذكره - [00:54:21](#)

لكن من غير مشارطة من غير مشارطة يجوز لانه اذا باع عليه السلعة بالدرارهم واستوفى القيمة بالدناير لا بأس على ان لا يفترقا بينهما شيء. والحديث في سنن ابي داود ومنهم من غمزه ترى ما يسلم بعد - [00:54:43](#)

من اهل العلم من تكلم في الحديث كنا نبتعد الابل بالدرارهم ونأخذ الدناير فقال لا بأس اذا لم تفترقا وبينكمما شيء السبل وبين ابو عبد الله السبل وراك ابو عبد الله - [00:55:03](#)

وين سبل السلام اه الثالث تعلمهم موجود لا تلقاء يمين ولا يسار تلقاء يمين ولا يسار ولا منقول درج ثانى ولا شوف ما عندك لا ما هو بدا تحته تحته - [00:55:30](#)

احسنت المسألة السابقة عن عبدالله بن بريدة عن ابيه رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حبس العنبر ايام القطااف حتى يبيعه مما يتخذ خمرا وقد ت quam النار على بصيرة - [00:56:07](#)

اي على علم بالسبب الموجب لدخوله رواه الطبراني في الاوسط باسناد حسن اخرجه البياقي بشعب الایمان من حديث بريدة بن زياد حتى يبيعه من يهودي او نصري او من يعلم انه يتخذ خمرا فقدم ت quam النار على بصيرة - [00:57:34](#)

والحديث دليل على تحريم بيع العنبر من يتخذه خمرا لوعيده البائع بالنار وهو مع القصد محظ اجماعا واما مع عدم القصد فقال الهدوية يجوز البيع مع الكراهة ويؤول ذلك باع ذلك في الشك او مع الشك في جعله خمرا. واما اذا علم فهو محظ ويقاس على ذلك - [00:57:53](#)

ما كان يستعن به في معصية ما لا يفعل الا المعصية كالمزامير والطناير ونحوها فلا يجوز بيعها ولا شراؤها اجماعا وكذلك بيع السلاح والكراع من الكفار والبغاء اذا كانوا يستعينون بها على حرب المسلمين فانه لا يجوز الا ان بيعا - [00:58:16](#)

فانه لا يجوز الا ان بيعا بأفضل منه جاز كيف قول فانه لا يجوز وكذلك بيع السلاح والكراع من الكفار والبغاء اذا كانوا يستعينون به على حرب المسلمين فانه لا يجوز الا ان بيعا بأفضل منه - [00:58:38](#)

ها؟ يعني مبادرة بسلاح انكى. ايه. بسلاح انكى من هو وشو هذا هذا ايه ابن ابن حجر يحسنه رواه الطبراني باسناد حسن والمعنى صحيح مع المعن من منه صحيح يعني هل مثل هذا يحتاج الى حديث - [00:59:04](#)

افترض ان المسألة ما فيها نص تعرف ان هذه بيتحذ الخمر اليه هذا هو التعاون على اثم والعدوان لو المسألة تنجر الى معاملات
كثيرة لا تنتهي جاء شخص يستأجر يمكن محل - 00:59:44

ويبي بيع فيه محركات نفس الشيء تعاونوا على الاثم والعدوان يبي يستأجر منك بيستأجر في محرم او يخفى شيء محرم او يؤوي فيه
محرم تأمر لا تنتهي ومردها كلها الى - 01:00:04

تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان توسع بعض من يفتى ويقول اذا كان اذا كانت العين متعددة الاغراض والمنافع
انت ما عليك اجرة لك اجرتك وعليه اثم - 01:00:25

لكن هذا توسيع غير مرضي ايه لا بأس به دوري كوفي على مذهب مسألة الحكاية تحتاج الى اثبات مصر تحتاج الى اثبات لابد من
صحة سند القول وثبتته عنهم ثم مما نرجع الى اصل المسألة وهي - 01:00:41

اه الظرر مرتب على ذلك الاراجح او مرجوح مسألة بتحكيم قواعد الشريعة موجود من من احاديث البلوغ لكن ما وجدناه في حد
يحفظ البلوغ يشوف لنا الحديث حديث اه كنا نبتاع - 01:01:21

الابل بالدرارهم بالدراهم المستوفى الدناني قال لا بأس اذا لم تفترقا وبينكم شيئاً ها لهذا البيوع موجود اكذ وبين حنا وسبعين
وخمسة ما رقم هذا ايه السبل هذا ها موريانياهو - 01:02:09

قال رحمة الله عنه اي عن ابن عمر قال قلت يا رسول الله ابي ابيع الابل بالبقيع ببيعه بالدراهم واخذ الدرارهم وابيعه بالدرارهم واخذ
الدناني قال اخذ هذا من اخذ هذا من هذا واعطي هذا من هذا. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس ان تأخذها بسعر يومها
ما لم تفترقا. وبينكمما - 01:03:59

شيء رواه الخامس الخمسة وصححه الحاكم ودليل على انه يجوز ان يقبض عن الذهب الفضة وعن الفضة الذهب لأن ابن عمر كان
بيع بالدراهم فيلزم المشتري في ذمته دناني وهي الثمن. ثم يقبض عنها الدرارهم وبالعكس. وبوب ابو داود باب اقتضاء
الذهب عن الورق - 01:05:32

ولفظه اه كنت ابيع آآ الابل بالبقيع فابيعه بالدراهم واخذ الدرارهم وابيع الدرارهم واخذ الدناني ثم وانه سأله رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال لا بأس ان خذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكم شيئاً وفي دليل على ان النقادين جمیعاً - 01:05:55

ان النقادين جمیعاً غير حاضرين والحاضر احدهما. فبین صلی الله عليه وسلم الحكم بانهما اذا فعلا فعلا ذلك فحقة الا يفترقا الا وقد
قبض ما هو لازم لازم عوض ما في ذمته. فلا يجوز ان يقبض البعض من الذهب ويبقى البعض في ذمة - 01:06:16

من عليه الدناني عوضاً عنها ولا العكس لأن ذلك من باب الصرف والشرط فيه الا يفترقا وبينهما شيئاً واما قوله في رواية ابي داود
بسعر يومها فالظاهر انه غير شرط وان كان امراً اغلبياً في الواقع في الواقع يدل على ذلك - 01:06:36

فإذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يداً بيد. لكن بسعر يومها في سير يومه ولو اختلفت عن سعرها في وقت العقد عن
عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم
يضمن. ولا بيع - 01:06:53

ما ليس عننك رواه الخامس وصححه الترمذى وابن خزيمة والحاكم وآخرجه اى الحاكم بعلوم الحديث من رواية ابي حنيفة عن عمر
المذكور بلفظ نهى عن بيع وشرط. ومن هذا الوجه يعني الذي اخرجه الحاكم اخرجه الطبرانى في الاوسط وهو غريب - 01:07:26

قد رواه جماعة استغريه النووى والحديث اشتمل على اربع سور نهى عن بيع عن نهى عن بيع على صفتها في الاولى سلف وبيع وصورة
ذلك حيث يريد الشخص ان يشتري سلعة - 01:07:44

باكثر من ثمنها اقامة او صاف الاولى سلف وبيع وصورة ذلك حيث يريد الشخص ان يشتري سلعة لاكثر من ثمنها لاجل النساء. وعند
ان ذلك لا يجوز ويحتال بان تفرض الثمن من البائع - 01:08:04

ليعجله اليه حيلة سلف وبيع يفترض منه من اجل ان يشتري منه والثانية شرطان في بيعه اختلف في تفسيرهما فقيل له ان يقول
بعث هذا نقداً بعده وبعدها نسيئاً يفترقان من غير ان - 01:08:27

يجزم باحدهما طريقان من غير ان يجزم باحدهما اه بعث هذا نقدا بکذا وبکذا نسيئه. وقيل هو يشترط البائع على المشتري ان لا يبيع السلعة ولا يهابها. يعني مخالف مقتضى العقد - 01:08:47

وقيل هو ان يقول بعثك هذه السلعة بکذا على ان تباعني السلعة الفلانية بکذا وذكره في شرح نقا عن الغيث وفي النهاية لا يحل سلف او بيع. ومثل ان يقول بعثك هذا العبد الف على ان تسلفني الفا في متاع او على ان - 01:09:03

تقرضني الفا لانه يقرظه ليحابيه في الشمن ليحابيه في الشمن فيدخل حد الجهالة. ولان كل قاظ جرى بما فعل فهو ربا ولان في العقد شرطا ولا يصح قوله ولا شرطان في البيع - 01:09:20 فسره في النهاية بان بانه كقولك بعثك هذا الثوب نقدا بدينار ونسينة بدينارين فهو كالبيعتين في بيته والثالثة قول ولا ربح ما لم يضمن الى اخره - 01:09:36